

البحرين

استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2017

حققت البحرين في عام 2017 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على عمالة الأطفال. وقامت هيئة تنظيم سوق العمل بإعداد كتيب يتناول نظام الإحالة الوطني لضحايا الإتجار بالأشخاص وافتتحت مأوى للضحايا. كما قدمت تدريباً على المسائل المتعلقة بالإتجار بالبشر لجميع ضباط الشرطة. ورغم محدودية نطاق البحث، إلا أن ثمة أدلة على انخراط أطفال البحرين في عمالة الأطفال في العمل المنزلي وبيع السلع في الشوارع. لم تقم الحكومة بالأبحاث المطلوبة لتحديد طبيعة ومدى عمالة الأطفال في البلاد، ولا يحظر القانون الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على نحو كافٍ.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في البحرين.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	التأكد من أن البنود القانونية لتحديد الحد الأدنى لسن العمل لا تستثني الأطفال العاملين في قطاعات معينة، بما في ذلك الخدمة المنزلية.	2017 – 2014
	التأكد من أن القوانين القائمة تحظر جنائياً وتفرض عقوبات جنائية على جميع جوانب وأنشطة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.	2017 – 2016
الإنفاذ	نشر البيانات الخاصة بتمويل مفتشية العمل والإفصاح عن عدد عمليات التفتيش التي تم تنفيذها بما في ذلك التفتيش على مواقع العمل.	2017 – 2009
	زيادة عدد مفتشي العمل للوفاء بمتطلبات المشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية.	2017
	نشر البيانات الخاصة بالتدريب الأولي للمحققين الجنائيين.	2017 – 2013
سياسات الحكومة	تبني سياسة تعالج جميع أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة.	2017 – 2009
البرامج الاجتماعية	جمع ونشر البيانات الخاصة بمدى وطبيعة عمالة الأطفال لرسم السياسات العامة وإعداد البرامج.	2017 – 2009
	تنفيذ الأنشطة بموجب برامج مركز حماية الطفل ومركز حماية المغتربين.	